

# كورونا يشطب بوادر انتعاش الاقتصاد التونسي

## عدوى الفيروس تصيب الصادرات وتزيد المخاوف من تضرر السياحة



### كورونا تترك خطط الحكومة

ورجح حسن أن يتضاعف تراجع الإنتاج الصناعي بفعل انخفاض نسق التصدير وانحسار واردات المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والتجهيزات ذات المنشأ الصيني خاصة ذات العلاقة بنشاط القطاع. ويرى خبراء أن الشلل الذي ضرب المصانع الصينية أحدث رجة كبيرة في الاقتصاد العالمي نظرا لأن الصين تمثل أكبر مزود للعالم بالمكونات الصناعية ما جعل توقفها قطعاً لثلاثين اقتصادات أغلب دول العالم. وتوقع الوزير السابق أيضا أن تراجع صادرات قطاعات استراتيجية تجعل عليها الدولة كثيرا وخاصة الفوسفات لضغط الطلب العالمي، إضافة إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات الموجهة للتصدير بشكل خاص.

“يتراجع النمو بسبب تقلص أداء القطاع السياحي خاصة إذا لم تتمكن السلطات من التحكم في انتشار الفيروس قبل بداية يونيو القادم”. وأشار أيضا إلى احتمال تراجع أداء قطاع النقل الجوي والبحري وتفاقم الوضعية المالية لشركة الخطوط التونسية، التي تمر بأزمة حادة منذ سنوات.

وكشفت شركة الخطوط الجوية التونسية أنها تكبدت خسائر كبيرة بلغت إلى حد الخميس نحو 36 مليون دينار (حوالي 12.8 مليون دولار) جراء إيقاف العمرة بعد إلغاء السعودية لأنشطة زيارة الحرم المكي على خلفية انتشار الوباء، وبسبب نقص الرحلات في اتجاه أوروبا التي تسجل هي الأخرى أعدادا كبيرة من المصابين خصوصا في إيطاليا التي باتت منطقة حمراء.

وسجل الاقتصاد التونسي نسبة نمو 1 في المئة في العام الماضي، مقابل 2.5 بالمئة في 2018، و1.9 بالمئة في 2017.



محمد علي المنقعي  
تداعيات كورونا بدأت  
تشكل قطاع النقل وتهدد  
من الاستهلاك

وحتى النصف الأول من العام الماضي، كان الدينار يسجل مستويات متراجعة في قيمته أمام الدولار، إلى متوسط 3 دنانير، قبل أن يرتفع إلى 2.8 دينار حاليا، بعد إجراءات حكومية لضبط حركة النقد الأجنبي والواردات. وتوقع وزير التجارة الأسبق محسن حسن في تدوينة نشرها على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أن

حققه من نمو خلال يناير 2020 بنسبة 25 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي من حوالي 6799 طنا إلى نحو 8522 طنا.

وسبق وأقر رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، الذي تسلم مهامه الشهر الماضي بعد نيله ثقة البرلمان في مقابلة مع صحيفة “المغرب” المحلية أن التقديرات الأولية تفيد بأن الفيروس قد يتسبب في خسارة تونس نصف نقطة مئوية من النمو ليتراجع إلى 1 بالمئة، جراء تداعيات فيروس كورونا على القطاعات المحلية.

وأشار الفخفاخ، الذي تواجهه حكومته تحديات اقتصادية لإنعاش النمو، أن “الفرصة التي تم العمل عليها هي تحقيق نمو بنحو 1.5 في المئة، ولكن بعد ظهور الفيروس انخفضت التوقعات إلى واحد بالمئة فقط”.

دقت منظمات وأوساط اقتصادية تونسية نواقيس الخطر بعد انهيار صادرات عدد من المنتجات بفعل تعطل نشاط المبادلات التجارية في أعقاب انتشار فيروس كورونا لاسيما مع أهم شريك تجاري وهو الاتحاد الأوروبي أحد أبرز المضررين من تفشي المرض.

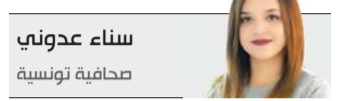
وقال رئيس الغرفة الوطنية لصناعة منتجات الصيد البحري وتصديرها محمد العابد طراد، عقب اجتماع بحث انعكاسات تفشي الفيروس على تصدير منتجات الصيد البحري إلى الاتحاد الأوروبي، أنه “يجري العمل من أجل التوقيف الوقتي لشراء المنتج المعد للتصدير عند الإنزال بالموانئ التونسية”. وأضاف طراد أن “هذا الوضع يهدد نحو 105 آلاف شخص يعملون بالقطاع في تونس وهم يتوزعون على العاملين في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية ومصدري المنتجات السمكية”.

وتظهر الأرقام أن صادرات المنتجات السمكية بلغت في نهاية يناير الماضي، حوالي 1829.2 طن بقيمة 33.5 مليون دينار (11.9 مليون دولار) مقابل 2345 طن بقيمة 36.5 مليون دينار (12.95) خلال نفس الفترة من العام الماضي. وأكد المنقعي في تصريحه لـ “العرب” أن الأنشطة الصناعية عرفت ركودا حتى قبل ظهور أزمة فيروس كورونا، وهو ما يؤكد مؤشر الإنتاج الصناعي والاستثمار اللذان شهدا تراجعا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي.

وبين أن خطورة كورونا تكمن في شلها لجزء كبير من الحركة الاقتصادية العالمية، وكذلك في الآثار النفسية على السلوك العالمي حيث تجعل الإقبال على الاستهلاك يتراجع، وتراجع الاستهلاك يتعطل الاقتصاد.

ويشكل الاستهلاك ركنا رئيسيا من أركان أي اقتصاد لأنه السلوك المتحكم في دفع النمو وفي توازن عملية العرض والطلب ما يجعل تراجعته بفعل الصدمات والأخطار مثل تفشي الأوبئة والفيروسات يقود إلى خلل في التوازنات المالية لأي دولة.

وسجلت تونس حسب أحدث بيانات وزارة الصحة إصابة 7 أشخاص بالفيروس منها 5 حالات لتونسين عائلتين من إيطاليا وحالة عدوى محلية وحالة لتونسي عائد من مصر. ويشير خبراء إلى أن تراجع إنتاج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية في تونس سيؤثر على الاقتصاد رغم ما



سنا عدواني  
صحافية تونسية

تونس - اصطدمت الحكومة التونسية الجديدة باعباء اقتصادية إضافية جراء تداعيات فيروس كورونا على اقتصاد البلد الذي يعاني أصلا من أزمت لا حصر لها ما يزيد من حجم التكلفة أمامها. وتطالب مسؤولون من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (منظمة أرباب العمل) واتحاد الفلاحة والصيد البحري عقب اجتماع لمتخلف المتدخلين في القطاع بتكوين خلية أزمة حكومية بشكل عاجل لوضع مخطط لمواجهة تراجع صادرات المنتجات البحرية جراء انتشار كورونا. وأوضح الخبير الاقتصادي محمد علي المنقعي في تصريح لـ “العرب” أن “تراجع الصادرات لم يمس فقط قطاع الأسماك وإنما امتد إلى العديد من القطاعات الأخرى ما تسبب في خسارة 2 في المئة من مجموع الصادرات خلال شهري يناير وفبراير الماضيين”.

### كورونا زاد القلق من تضرر الصادرات وركود السياحة والاستثمار الأجنبي بعد توقف رحلات جوية وبحرية وإغلاق منافذ تجارية

وحذر الخبير من أن “أزمة كورونا باتت تعدد الأمور أكثر لأنها بدأت تشل قطاع النقل وتحد من الاستهلاك حيث سيضر ذلك كثيرا الاقتصاد المحلي”. وأشار إلى أن الفيروس سبب ركودا كبيرا في نشاط قطاع الصيد البحري وخسائر بالجملة بالنسبة إلى المستثمرين من صيادين ومصانع تحويل لاسيما أن عائدات هذا المجال غير منتظمة مما انعكس على مداخيل العملات الصعبة، وبالتالي التأثير سلبا على الميزان التجاري.

## قفزة في عائدات وأرباح موانئ دبي العالمية

الدورات إلى الاستثمار الذي قامت به المجموعة على من السنتين استجابة للتغيرات الطارئة في قطاعها. كما شككت قدرتها على التكيف والتغيير عاملاً أساسياً في نجاحها. واعتبر الرئيس التنفيذي للمجموعة أن “هذا النهج طويل الأجل الذي تعتمد عليه الشركة لا يتماشى مع التفكير قصير الأجل لأسواق الأسهم وبالتالي فإن المرحلة التالية من التطوير سوف تتم بعدما أصبحت موانئ دبي العالمية شركة خاصة”.



سلطان أحمد بن سليم  
أحرزنا تقدماً في  
استراتيجية حلول  
خدمات سلسلة التوريد

وبلغت توزيعات أرباح الأسهم العادية 40 سنتاً أميركياً للسهم الواحد لتعكس عموماً نسبة توزيعات الأرباح تاريخياً. وجمعت المجموعة، التي تعمل في ثمانين بلدا حول العالم، 2.3 مليار دولار من خلال إصدار سندات طويلة الأجل بمعدلات فائدة منخفضة قياسية لإزالة مخاطر إعادة التمويل، كما عززت الشركة الميزانية العمومية وقامت بتوفير المرونة المالية.

وتشمل الاستثمارات في قطاع الموانئ والمحطات محطات جديدة في تشيلي وبورتو سنترال وبورتو ليكرين ودمج المحطات في أستراليا. كما تشمل الاستثمارات في قطاع الخدمات اللوجستية.

دبي - حققت مجموعة دبي العالمية قفزة في الإيرادات والأرباح خلال العام الماضي، بفضل استراتيجية التوسع التي اتبعتها لتعزيز محفظة أعمالها. وأعلنت المجموعة أن عائداتها ارتفعت بنسبة 36.1 في المئة، كما نمت أرباحها قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة تقدر بحوالي 17.7 في المئة.

وكشفت النتائج أن زيادة العائدات جاءت بدعم من عمليات الاستحواذ، ومن ضمنها شركتا بي أند أو فريز البريطانية وتوباز للطاقة والملاحة الإماراتية ومحطتا بويرتو سنترال و“بويرتو ليكرين التشغيلية. ونسبت وكالة أنباء الإمارات إلى رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة سلطان أحمد بن سليم قوله إن “موانئ دبي العالمية واصلت إحراز تقدم في استراتيجيتها لتقديم حلول خدمات سلسلة التوريد المتكاملة للمالكي البضائع”.

وأوضح أن المجموعة ركزت جهودها على بناء قدرات متكاملة وشاملة للعديد من القطاعات من ضمنها صناعة السيارات والنפט والغاز والسلع الاستهلاكية سريعة التداول. وتم تحقيق نمو في الأرباح على أساس المقارنة المئوية بنسبة 5.4 بالمئة في عام 2019 والأرباح العائدة لمالكي الشركة. وأشار بن سليم إلى أنه في الأونة الأخيرة وبعد العديد من الدورات اتخذت موانئ دبي قرارا بالانسحاب من البورصة والعودة إلى الملكية الخاصة. وتعود القوة والمرونة التي تظهرهما أعمالها باستمرار على مدى مختلف

## الجفاف يهدد نمو القطاع الزراعي في المغرب

بالماء بين 2020 - 2027، كلفته حوالي 12 مليار دولار يقوم على بناء 20 سدا كبيرا في مناطق مختلفة واستكشاف مواقع المياه الجوفية.

كما أعلن في نفس الشهر عن إطلاق استراتيجية “الجيل الأخضر 2020 - 2030” الجديدة لتطوير القطاع الزراعي والتي تلمح إلى توفير 350 ألف فرصة عمل وخلق طبقة وسطى من المزارعين، فضلا عن مضاعفة الناتج الخام للقطاع الزراعي.

وتعوض هذه الاستراتيجية مخطط المغرب الأخضر الذي أطلق في 2008 لتطوير القطاع دون أن يحقق كافة أهدافه، حسب وسائل إعلام محلية. وأوضح حليمي أن الجفاف يضاف إلى تراجع الطلب الخارجي بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد “الذي يضرنا بشكل غير مباشر بما أنه يضر شركائنا”.



الجفاف يهدد المحصول

(نحو 5.8 مليون دولار) مساعدات لإغاثة الماشية وضمان تزويد المناطق النائية على الخصوص بالشعير. ويرتقب الإعلان عن برنامج طارئ لمواجهة الجفاف شبيه بذلك الذي تم تبنيه في 2016 “تبعاً لتطور الوضعية”، بحسب ما أوضح وزير الزراعة المغربي.

وتحدثت وسائل إعلام محلية من جانب آخر عن إجراءات تهدف للاقتصاد في استهلاك الماء وتهتم بالخصوص المناطق الجنوبية التي عانت أكثر من تراجع حجم المياه المعبأة في السدود. وتفاقم شح المياه أيضا بسبب الاستغلال المفرط للفرشة المائية، ودقت صحيفة ليكودنوميست ناقوس الخطر محذرة من أن “شبح العطش يهدد المغرب”.

ولواجهة مخاطر شح المياه، أطلقت الرباط في يناير الماضي برنامجا للتزود

تصاعدت تحذيرات خبراء الاقتصاد والمسؤولين في المغرب من أخطار الجفاف المتواصل التي تهدد نمو القطاع الزراعي، أحد أبرز المجالات الاستراتيجية للدولة، في وقت تتزايد فيه المخاوف من أن يقوّض ذلك خطط الحكومة الطامحة إلى تعزيز مؤشرات النمو.

الرباط - يثير شح الجفاف المخيم منذ سنوات على المغرب المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي، الذي يعتمد إلى حد كبير على مبرود القطاع الزراعي، حيث سجل البلد هذا العام انخفاضا كبيرا في هطول الأمطار.

وحسب بيانات حكومية فقد شهد الموسم الزراعي الحالي تراجعا في معدل منسوب الأمطار بنحو 44 في المئة قياسا بما تم تسجيله خلال العقود الثلاثة الماضية وذلك بالمقارنة مع مستوى الأمطار في سنة عادية.

ويرى المندوب السامي للتخطيط أحمد الحليمي أنه بالنظر إلى جفاف قوي واستنزاف الموارد المائية، تعتبر هذه السنة صعبة جدا بالنسبة إلى المزارعين وبالنتيجة للاقتصاد عموما. وتوقع المسؤول عن هيئة الإحصاءات الرسمية “أن يكون الأثر أكثر قساوة بالمقارنة مع العام الماضي الذي كان جافا نسبيا مسجلا غلة حبوب أضعف من المتوسط”.

وأشار إلى أن المندوبية سجلت تراجع القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال العام الماضي بين 3 إلى 4 في المئة، ويحتمل أن يصل التراجع هذه السنة إلى 5 في المئة. وبينما يعاني صغار المزارعين من ارتفاع أسعار الأعلاف بسبب الجفاف أعلنت وزارة الفلاحة المغربية الأربعاء الماضي تخصيص مبلغ 55 مليون درهم



أحمد الحليمي  
جفاف هذا العام  
سيكون صعبا على  
المزارعين والاقتصاد

ونسبت وكالة رويترز لوزير الزراعة عزيز أخنوش قوله إن “حجم المياه المعبأة في السدود شهد هو الآخر تراجعا ملحوظا، وهذه الوضعية لها تأثيرات على سير الموسم الزراعي”. لكن الوزير استدرك بالتأكيد على أن الحالة النباتية للحبوب الخريفية تبقى مرضية، ولو أن تطورها “يبقى رهنا بالتساقطات المطرية القادمة”. وتتجاوز تداعيات الجفاف في المغرب القطاع الزراعي لتجعل النمو عموما رهينة تقلبات الأحوال الجوية، على